



جامعة أحمد دراية - أدرار
Université Ahmed Draia Adrar-alger



جامعة أحمد دراية - أدرار
Université Ahmed Draia Adrar-alger

جامعة أحمد دراية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في
البنوك التجارية بالجزائر

دراسة قياسية للفترة
(2018-2000)

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في

العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف:

أ.د. مدياني محمد

من إعداد الطالبتين

*طلحاوي أم هاني

*مرسلي وسيلة

السنة الجامعية: 2021/2020



شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذة(ة): مديناى محمد

المشرف مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: أثر تجزير أسفار الفوائد على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر - دراسة قياسية للفترة 2010-2018

من إنجاز الطالب(ة): مرسلى وحيلىة

و الطالب(ة): طلباى أم هاني

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوتت جميع شروطها. و بإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والايكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 04 يونيو 2021

مساعد رئيس القسم:



محمد محيانى
أستاذ محاضر قسم (أ) قسم العلوم الاقتصادية
جامعة ادرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لِيَرْفَعَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الحمد لله على جميل فضله وإحسانه والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم

هَذَا

إلى من وضع لي معالم طريق النجاح وأطلق موهبتي في العلم والتعلم، إلى مرشدي

وقدوتي، من كان لي الأب والرفيق والمعلم **أبي الغالي**

إلى أمي **أمي الحبيبة** قاسمتني حلو الحياة ومرها يامنيع الحنان والارقة والأمان يامن بنورك

اهتديت ولحقتك ما وفيت يامن يشتهي اللسان نطق اسمك وترفرق العين من وحشتك يامن

كنت تتمنين رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح وهما قد تحقق فلا خيب الله لك رجاء أبدا

إلى وسندي ومعيني في سلوك نهج العلماء ومرتقى العظماء، إلى من كان ولا يزال

شمعة يضيئ دربي نحو بلوغ القمم وعلو الممم **زوجي بشير**

إلى فلذة كبدي **محمد النعمان**

إلى إخواني وأخواتي وأبنائهم **ءالء - براء - طه - ياسين - عبد الرحيم**

إلى عائلتي ولقبتي الأخر عائلة زوجي وعلى رأسها **أمي الثانية وأبي الثاني**

إلى كل من لم يدركهم قلبي أقول لهم:

بعدتكم ولم يبعد عن القلب حبكم وغبتهم وأنتم في الفؤاد حضور

إلى وطني الحبيب **الجزائر** وإلى أرض الإسراء **فلسطين** الأبية

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم *** على الهدى لمن استهدى أدلاء

وقدر كل امرئ ما كان يحسنه *** والجاهلون لأهل العلم أعداء

ففز بعلم تعيش حيا به أبدا *** الناس موتى وأهل العلم أحياء

أم هاني

إهداء

إلى من تغمرني دوما بحنانها وعطفها، هي لي نبع للعتاء
والتضحية، تلقينها حزم وإقدام، وجودها ضياء نور وأمان، هي
الرقرة والجمال، **أمي الحبيبة** .

إلى رمز النبيل، الصدق والوفاء، من علمني معنى العزة و الارتقاء
من كان ولا زال نعم المعلم والمرشد، **أبي الغالي** .

إلى من كانت لي سندا ومددا، ولطالما غدت لي اما ثانية، **خالتي العزيزة**
إلى قرة عيني وبهجة وجمال الروح **إبني فاروق وابنتي ياسمين** .

إلى إخوتي سندي وفخري، وأخواتي توائم روحي، وكل أهلي الكرام.
إلى صديقتي رفيقات الدرب أنيسات الفؤاد.

إلى كل من كان لي عوناً، وقدم لي نصحا، وتمنى لي خيرا.

وسيلة

Love

شكر وتقدير

قالى تعالى:

وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَمِيدٌ

الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافى مزيده والصلاة والسلام مر على نبي الرحمة
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بخالص الشكر والتقدير، وجزيل العرفان والإمتنان، إلى أستاذنا الفاضل
الدكتور مدياني محمد لقاء تفضله بقبول الإشراف على هذه المذكرة، ووقوفه إلى
جانبنا ناصحا وموجهها، طيلة مراحل إعداد هذا البحث ونعبر له عن عظيم امتناننا،
واحترامنا، لسهره على أن يكون هذا العمل إضافة علمية متقنة

كما نتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير الذين اشرفوا على تدريسنا طيلة مشوارنا الجامعي

وفي الأخير لايفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل
ولو بكلمة .

لحم تشكراتنا الخالصة

الملخص

يعتبر تحرير أسعار الفائدة عنصرا مهما في نموذج التحرير المالي المعتمد على أعمال كل من شاو وماكينون، والذي يسعى لتحفيز الادخار وتوفير موارد مالية إضافية للاستثمار مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة تحرير أسعار الفائدة في الجزائر والتعرف على أثرها على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال أساليب الاقتصاد القياسي (التكامل المترامن)، ليتم التأكد ما إذا كان التغيير الحاصل في ودائع البنوك التجارية بالجزائر يعود أساسا إلى تغيير معدلات الفائدة المنتهجة من طرف الدولة في ظل التحرير المالي، وقد توصلت الدراسة لنفي الفرضية التالية: وجود أثر لتحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)، من خلال إثبات عدم فعالية سياسة تحرير معدلات الفائدة على الودائع في هذه الفترة، وضرورة تبني معاملات خالية من معدلات الفائدة لرفع حجم الودائع في البنوك التجارية، وذلك باستخدام برنامج Eviews9.

الكلمات المفتاحية: التحرير المالي، تحرير أسعار الفائدة، الودائع في البنوك التجارية، التكامل المترامن.

Abstract:

Interest-rate liberalization is an important component of Shaw and McKinnon's which seeks to stimulate savings ،business-driven financial liberalization model which will lead to higher ،and provide additional financial resources for investment economic growth rates.

This study seeks to shed light on the policy of liberalizing interest rates in Algeria and to identify its impact on commercial bank deposits in Algeria during the econometric ،period (2000-2018). In order to achieve the objectives of the study methods (simultaneous integration) were used to ascertain whether the change in commercial bank deposits in Algeria was due mainly to the change in the rates of interest adopted by the state in the context of financial liberalization. The study debunks the following hypothesis: The existence of an effect of interest rate liberalization on deposits in commercial banks in Algeria during the period (2000- by demonstrating the ineffectiveness of the policy of liberalizing interest،2018)

and the need to adopt interest-free transactions , rates on deposits in this period

using Eviews9. to raise the volume of commercial banks

commercial bank , interest rate liberalization, **keywords:** financial liberalization

simultaneous integration, deposits

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر
II- I	الفهرس
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال البيانية
V	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر
5	تمهيد الفصل الأول
6	المبحث الأول : الإطار النظري لتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر
6	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول التحرير المالي وتحرير أسعار الفائدة بالجزائر
9	المطلب الثاني: تطور الودائع البنكية في البنوك التجارية في ظل التحرير المالي بالجزائر
13	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
13	المطلب الأول: الدراسات العربية
14	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
16	المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالمذكرة محل الدراسة
18	خلاصة الفصل الأول
19	الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر
20	تمهيد الفصل الثاني
21	المبحث الأول: توصيف المتغيرات ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية
21	المطلب الأول: تحديد المتغيرات
22	المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية
22	المبحث الثاني: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

	الموزعة المتباطئة ARDL
25	المطلب الأول: اختبار الحدود
26	المطلب الثاني: تقدير النموذج
27	المطلب الثالث: التقييم الإحصائي للنموذج
32	خلاصة الفصل
34	خاتمة
40-36	قائمة المراجع
47-41	قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور أسعار الفائدة على الودائع في ظل التوجه نحو التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	8
2-1	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة	16
3-1	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية السابقة	17
4-2	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	22
5-2	نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)	24
6-2	نتائج اختبار الحدود للنموذج	25
7-2	نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL	26
8-2	تقدير صيغة تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL	27
9-2	اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج DEP	28
10-2	اختبار T	29
11-2	اختبار F	29

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسبة الودائع لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2006-2016	12
2	المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	31

الصفحة	العنوان	الرقم
42	اختبار الحدود	1
43	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	2
44	علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل للنموذج	3
45	اختبار الاستقرار لفيليبس بيرون PP	4
46	اختبار الاستقرار لديكي فولر المطور ADF	5
47	نموذج تصحيح الخطأ	6

مقدمة

منذ العقد الأخير من القرن العشرين، أصبح التوجه نحو اقتصاد السوق تحدياً تفرضه التحولات الاقتصادية العالمية على الدول النامية، وعليه تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات مست جميع الهياكل، بهدف التغيير الجذري للسياسة الاقتصادية، ولعل من بين أهم الإصلاحات هي تبني سياسة التحرير المالي مع مطلع التسعينات في إطار قانون النقد والقرض 1990 من خلال إزالة العديد من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على النشاط المالي والبنكي.

حيث تم رفع التقييد على أسعار الفائدة، والتي تعد من ركائز التحرير المالي، بالإضافة إلى التخفيض من معدل الاحتياطي القانوني، والإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بدخول المؤسسات المالية والبنوك إلى السوق المحلية، تحرير حساب رأس المال، وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على آليات تحرير أسعار الفائدة وأثرها على الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2000-2018.

الإشكالية:

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

كما أن هناك أسئلة فرعية، من أجل البحث عن الإجابة للإشكالية :

1- هل توجد علاقة بين تحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر؟ وماهي طبيعتها ؟

2- ما هو واقع تطور معدلات الفائدة بالجزائر في ظل التحرير المالي؟

الفرضيات:

1- نعم توجد علاقة بين تحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر، وهي علاقة طردية.

2- شهدت معدلات الفائدة تطوراً كبيراً في ظل التحرير المالي بالجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها مايلي:

* الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لمواضيع التحرير المالي بصفة عامة، حيث يعتبر تحرير أسعار الفائدة أهم ركائزه.

- الفضول العلمي حول طبيعة العلاقة بين تحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية.

- ارتباط موضوع الدراسة بطبيعة التخصص.

* الأسباب الموضوعية:

- إن الجدل الكبير الذي صنعه تحرير أسعار الفائدة والذي لازال قائماً، هو الدافع الأساسي لإختيار الموضوع، مما دفعنا للتعرف على أثره على إحدى العمليات البنكية ألا وهي الودائع.

- أهمية موضوع سعر الفائدة والتغيرات التي تطرأ عليه.

- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.

-الرغبة في لفت الانتباه والاهتمام بهذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولتنا في إسهام الأبحاث الاقتصادية التي تقيس أثر سياسة تحرير أسعار الفائدة على أداء القطاع البنكي، لاسيما التي تخص منها الودائع البنكية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من وراء هذه الدراسة في محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية تحرير أسعار الفائدة ومدى تأثير الودائع البنكية بها، من خلال توضيح الإجراءات المتخذة في تطبيق هذه النظرية بالجزائر.

حدود الدراسة:

جرت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، حيث تم إختيار الجزائر كإطار مكاني، والفترة (2000-2018) كإطار زمني.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، تم الإعتماد على المناهج التي تتوافق والدراسة وتتمثل فيما يلي:
المنهج الوصفي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة، والمتمثل في الدراسة النظرية لتحرير أسعار الفائدة والودائع البنكية في الجزائر.

المنهج التحليلي: الذي يسمح بتحليل الأوضاع والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة، بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة.

المنهج القياسي

إلى جانب هذا استخدمنا برنامج 9 eviews و excel.

مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع، تم الاعتماد على مصادر مختلفة عربية وأجنبية، حيث تم تجميع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع من الكتب، والأطروحات، والرسائل العلمية، والمؤتمرات، وكذا المقالات.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة، نذرة الكتب خصوصا ما تعلق بتحرير أسعار الفائدة، وذلك لحدثة الموضوع، كما واجهنا صعوبات في الحصول على الإحصائيات والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وواجهنا تضارب البعض منها.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة، ووفقا لطريقة (IMRAD) المعتمدة في إنجاز البحوث، فإن الدراسة تتكون من مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة

وكذا الودائع البنكية، للتعرف على ماهية أسعار الفائدة المحررة، والودائع في البنوك التجارية وتطوراتها، وهذا فيما يخص المبحث الأول. كما تم في المبحث الثاني استعراض مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية ذات الصلة بالموضوع.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر بحيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه توصيف المتغيرات ودراسة استقرار السلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني فتعلق باستعمال التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة
والودائع في البنوك التجارية بالجزائر

تمهيد:

توجهت الدول النامية إلى تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي، حيث يسمح هذا التحرير بتفعيل دور القطاع البنكي في تعبئة الموارد، وبالتالي ضمان الأداء الاقتصادي للمدخرات المحلية، وتوظيفها بالشكل الذي يدعم النمو الاقتصادي.

ونجد التوجه الفعلي نحو تحرير أسعار الفائدة عند الجزائر ابتداء من عام 1991، وتجسد ذلك عند تبنيها لبرنامج صندوق النقد الدولي، وذلك لتحفيز الادخار، والحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة.

يسرد هذا الفصل مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لتحديد أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لتحديد أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بتحديد أسعار الفائدة والخاصة بالودائع من المواضيع التي حظيت باهتمام الاقتصاديين، فما هي مختلف المفاهيم التي تطرق لها صناع القرار فيها؟

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تحديد أسعار الفائدة

قبل أن نتطرق إلى سياسة تحديد سعر الفائدة تجدر بنا الإشارة إلى تعريف التحديد المالي، ثم يتم تناول تعريف تحديد سعر الفائدة وإجراءاته بالجزائر.

1- تعريف التحديد المالي

تتعدد تعريفات التحديد المالي نذكر منها ما يلي:

أولاً: عرفه كل من MC KINNON و SHAW (1973) على أنه : الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية (طلحوي، 2018، صفحة 19).

ثانياً: يمكن تعريفه بالمعنى الضيق على أنه "مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي، وبالمعنى الواسع، فإن التحديد المالي يشمل إلى جانب البعد السابق الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي" (أحمد حبيب، 2011، صفحة 17).

ثالثاً: هو عبارة عن تحديد أسعار الفائدة بتركها لعوامل العرض والطلب في السوق وإلغاء السقوف الائتمانية وغيرها من الضوابط على تخصيص الائتمان وكفالة الاستقلال للبنك المركزي (منير، 2010، صفحة 4).

رابعاً: وبصفة عامة يمكن تعريفه أنه كل إجراء ممارس من طرف الحكومة يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لقوى العرض والطلب (بولوط، 2011، صفحة 68).

2- تعريف تحديد أسعار الفائدة:

إن سعر الفائدة هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثماراً لمدة ليلة واحدة، أم لمدة شهر، أو أكثر، وعليه فإن تحديد هذه المعدلات يمكن تعريفه كما يلي:

"إلغاء تحديد أسقف معدلات الفائدة على الودائع (المدينة) والقروض (الدائنة) كما أن تحديد سعر هذا التحديد يكون وفق شكلين مختلفين، فإما أن يكون هذا التحديد سريعاً وإما أن يكون تدريجياً" (بلعوز، 2004، صفحة 201) بحيث:

- التحديد السريع والكامل لسعر الفائدة في فترة زمنية قصيرة، حيث يترك للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة وفقاً لظروف السوق ودون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية.

-التحرير التدريجي لسعر الفائدة، حيث تتحول وفقا لهذه الإستراتيجية أسعار الفائدة المدارة، وكذا القواعد المنظمة لها إلى نظام التحرير عبر فترة زمنية طويلة، وبعد أن يكون قد تم تهيئة البيئة الإقتصادية المحيطة لمثل هذا التحرير، ومعنى ذلك أن تكون الظروف الإقتصادية مناسبة ومستقرة .

بصفة عامة فإن تحرير أسعار الفائدة يتضمن إزالة الرقابة وتثبيت وتحديد سقف على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وذلك بإعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة وتركها تتحدد في السوق المالي ، بالالتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها .

3-إجراءات تحرير أسعار الفائدة في الجزائر

تضم معظم الدول النامية ومن بينها الجزائر، حدودا قصوى لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض، مما أدى إلى وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة لاسيما في البلدان ذات التضخم السريع، وإلى فارق واسع بين معدلات الإيداع والاقتراض، وقد أدت هذه الظروف كما يرى البعض إلى إعاقاة الادخار، وعرقلة كفاءة الاستثمار في هذه الدول.

لذلك يعتقد خبراء صندوق النقد الدولي أن التحرير المالي من شأنه الرفع من معدلات الفائدة الاسمية بقدر أعلى من معدل التضخم، الأمر الذي سيشجع أصحاب الأموال على إيداع أموالهم في البنوك مقابل الفائدة، ومنه زيادة المدخرات المحلية، ومن ثم يتم توجيهها إلى الاستثمار. كما يعتقد البعض أنه من مزايا التحرير المالي، هو أن آليات السوق التي يركز عليها ، سوف تؤدي إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة ، وفي هذه الحالة ستزيد ودائع البنوك، بعد أن تتنافس في جذب المدخرات التي كانت تتجه بعيدا عن القطاع المالي الرسمي، مما سينعكس زيادة على الادخار المحلي (بن بوزيان محمد، 2009، صفحة 9)، فلقد شكلت إعادة الاعتبار لأسعار الفائدة أولوية في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق بداية من سنة 1990، حيث تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع (الدائنة) منذ ماي 1990، وبقيت أسعار الفائدة على القروض (المدينة) مقيدة إلى غاية صدور التعليمات 94-16 من طرف البنك المركزي المتعلقة بأدوات سير السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك، والتي من أهم أهدافها تحرير أسعار الفائدة المدينة.

كما يعتبر سعر الفائدة الحقيقي على الودائع (الدائن) هو الأكثر أهمية كون أن نشاط البنوك ينطلق أساسا من الودائع بحيث لا تستطيع البنوك الاعتماد على الأموال الخاصة في تحقيق العوائد، والتي بدورها تأتي من الفارق بين معدلات الإيداع ومعدلات الإقراض. ومن ثم يعد الحصول على معدلات إيداع حقيقية موجبة شرطا أساسيا لضمان التوجه نحو التحرير المالي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر

الجدول (1-1) تطور أسعار الفائدة على الودائع في ظل التوجه نحو التحرير المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) (نسبة مئوية %):

السنوات	سعر الفائدة الإسمي على الودائع	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع
1990	17,11	33,9	18	83,-6
1991	67,12	25,11	9,25	23,-13
1992	14	13,14	7,31	7,-17
1993	14	58,14	5,20	5,-6
1994	44,16	58,13	29	56,-12
1995	25,17	25,12	8,29	55,-12
1996	25,17	63,9	7,18	45,-1
1997	67,16	17,9	7,5	97,10
1998	33,9	13,7	5	33,4
1999	25,9	6	6,2	65,6
2000	8	5,5	3,0	7,7
2001	8	92,4	2,4	8,3
2002	6	4	41,1	59,4
2003	13,5	4	26,4	87,0
2004	65,3	4	96,3	31,-0
2005	94,1	4	38,1	56,0
2006	75,1	4	31,2	56,-0
2007	75,1	4	67,3	92,-1
2008	75,1	4	86,4	11,-3
2009	75,1	4	73,5	98,-3
2010	75,1	4	91,3	16,-2
2011	75,1	4	52,4	77,-2
2012	75,1	4	9 8,8	14,-7
2013	75,1	4	25,3	5,-1
2014	75,1	4	91,2	16,-1

03،-3	78،4	4	75،1	2015
65،-4	40،6	5،3	75،1	2016
45،0	3،1	75،3	75،1	2017
55،0	2،1	75،3	75،1	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على بيانات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول (1-1) نلاحظ ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية على الودائع (الدائنة)، بحيث سجلت أعلى معدل إسمي سنتي 1995 و1996 بنسبة 25،17%، غير أن معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع ظلت سالبة إلى غاية 1997، بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم. وبعد انخفاض معدلات التضخم حققت معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع قيمة موجبة طيلة الفترة (1997-2006) لكنها عاودت الانخفاض بسبب انخفاض معدلات الفائدة الاسمية على الودائع عن مستويات معدلات التضخم المسجلة طيلة الفترة (2007-2016)، أما معدلات الفائدة الاسمية فشهدت انخفاضا تدريجيا في الفترة (1997-2005) بحيث سجلت أدنى قيمة لها بنسبة 1،75%، لتستقر عند هذه القيمة خلال الفترة (2006-2018)،

كما سجلت معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع قيمة موجبة سنتي 2017 و2018 بعد أن كانت سالبة وذلك راجع لانخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة.

ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا أن التغيير في معدلات الفائدة على الودائع راجع للتغيير في معدلات التضخم المسجلة طيلة هذه الفترة.

المطلب الثاني: عموميات حول الودائع في البنوك التجارية بالجزائر

تعتبر الودائع من أهم أنشطة الوساطة المالية، وهي إحدى العمليات التي يمكن للفرد إجراؤها على الحسابات المفتوحة لصالحه من طرف البنك.

1-تعريف الودائع:

يرغب الأفراد أحيانا، لاعتبارات مختلفة، في تفضيل عدم الاحتفاظ بالنقود لديهم. ويبحثون عن أحسن الصيغ للحفاظ عليها.

وتطرح البنوك واحدة من هذه الصيغ وهي إتاحة الفرصة للأفراد من أجل الاحتفاظ بالنقود لديها كودائع. وعلى هذا الأساس، يمكن طرح عدة تعاريف للوديعة نذكر منها مايلي:

أولا: هي كل مايقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف (الطاهر، 2012، صفحة 25).

ثانيا: هي إتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (سمرة، 2007، صفحة 16).

ثالثا: تعرف الوديعة على أنها إتفاق بموجبه يدفع المودع وهو الزبون مبلغا من المال بوسيلة من وسائل الدفع ويلتزم المودع إليه وهو البنك بإعادة المبلغ المودع للزبون عند الطلب أو حينما يحل أجله ، كما يدفع البنك فوائد على قيمة الوديعة (النويران، 2020، صفحة 58).

رابعا: حسب المادة 111 من قانون النقد والقرض 90-10 فقد عرف الوديعة بأنها أموال متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها، إلا أنه لاتعتبر أموالا متلقاة من الجمهور بمفهوم هذا القانون:

أ-الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل خمسة في المائة من رأس المال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين.

ب-الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.

2- أنواع الودائع البنكية:

من أهم أنواع الودائع البنكية نذكر مايلي:

أولا-الودائع النقدية: تتكون هذه الودائع من حسابات الإيداع وودائع ادخارية، ونذكر منها مايلي:

أ-الودائع تحت الطلب(الجارية): تعرف في لغة البنوك باسم الحسابات الجارية، وهي أهم أنواع الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية حيث تشمل النسبة الكبرى من الموارد المالية بالنسبة للبنوك التجارية ، ويحق للمودع السحب من الوديعة في أي وقت يشاء، كما له الحق في سحبها كلها، أو جزء منها دون شرط أو تقييد، ودون أي إشعار مسبق، باستعمال صكوك خاصة يزودهم بها البنك لهذا الغرض (سعيد سامي، صفحة 59).

ب-الودائع لأجل (الثابتة): وفي هذا النوع من الودائع يشترط السحب منها بمدة يتفق عليها مع البنك مقدما، فقد تكون الوديعة لمدة 6 أشهر أو سنة ، أو سنتين ، أو أكثر ، ويرتفع معدل الفائدة الذي يتقاضاه المودع كلما طالت مدتها، لذا فهي تتصف بالثبات النسبي لعلم البنك المسبق بمواعيد السحب، ومنه فإن نسبة الاحتياطي الإجباري عليها أقل من حالة الودائع تحت الطلب (الطاهر، 2012، صفحة 27).

ج-ودائع الادخار(التوفير): هذا النوع يفتح عادة لتشجيع الأفراد على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع، وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا، ويحق للمودع أن يسحب من رصيده في أي وقت يشاء، وهي شبيهة في ذلك بالودائع الجارية، كما تضع معظم التشريعات حدا أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في

الشهر وذلك حماية للبنك من التعرض لمخاطر السيولة، إلا أن البنك عادة ما يتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك (أوصغير، 2018، صفحة 90).

د-الودائع بإخطار سابق: وهي ودايع يجوز للعميل القيام بالسحب منها وفقا لإخطار سابق منه للبنك، وتحدد مدة هذا الإخطار حسب الاتفاق بين العميل والبنك عند فتح الحساب، على أن يحدد العميل في الإخطار المبلغ المطلوب سحبه وتاريخ الصرف حتى يستطيع البنك توفير السيولة اللازمة للعميل، ويحول المبلغ المطلوب إلى الحساب الجاري بمجرد انتهاء مدة الإخطار (الكريم، 2020، صفحة 22).

ثانيا-الودائع الائتمانية: تتمثل في قدرة البنوك على خلق نقود الودائع. وهي تقوم على أساس فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض، كما أن هذه الودائع تمكن من عمليات التسجيل المحاسبي دون سحب حقيقي بحيث يسجل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا وذلك في حالة قيام صاحب الوديعة الحقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما (عبد الرحمان، 2016، صفحة 99).

3-تطور الودائع في البنوك التجارية بالجزائر في ظل التوجه نحو التحرير المالي

شهدت الودائع في البنوك التجارية بالجزائر تطورات عديدة باعتبارها قوام حياة البنوك، تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البنوك التجارية، لذلك تسعى هذه الأخيرة وباستمرار إلى تنمية وتطوير ودائعها، وفي سعيها لذلك تقوم بتشجيع المودعين من خلال إستراتيجيتين:

أ-إستراتيجية المنافسة السعرية: تتمثل بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين.

ب-إستراتيجية المنافسة غير السعرية: تتمثل في تقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، وإنما تستند إلى مستوى جودة الخدمات البنكية المقدمة للزبون (سمر، 2007، صفحة 113).

بحيث نعرض في الشكل أدناه التطورات التي شهدتها الودائع لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة:

الشكل (1) نسبة الودائع لدى البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2006-2016:



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2008، 2011، 2017.

من خلال الشكل رقم (1)، نلاحظ استحواد البنوك العمومية على أغلبية الودائع، إذ تراوحت حصتها ما بين 86% و 92,3، بينما سجلت الودائع لدى البنوك الخاصة نسبة تتراوح بين 6,9 و 12,9 ويرجع السبب في ذلك إلى تفضيل الإيداع في البنوك العمومية بدلا من البنوك الخاصة، سواء من طرق القطاع الخاص أو العام، خصوصا بعد الأزمة البنكية التي أدت إلى فقدان الثقة بالبنوك الخاصة من قبل الزبائن، وبالأخص بعد عدم تعويض المتضررين من الإيداع لحصصهم الكاملة في بنك الخليفة، وإعلان إفلاسه سنة 2003، ونلاحظ تراجع نسبة الودائع لدى البنوك الخاصة عام 2007 وهو راجع إلى تصفية بنك يونيو (UNION BANK)، وبنك منى (MOUNA BANK) وفروعهما.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، والمتعلقة بتحرير أسعار الفائدة، والودائع في البنوك التجارية، ثم تتم عملية مقارنة بين الدراسات السابقة والمذكورة محل الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

الدراسة الأولى: (رانيا خليل حسان أبو سمرة 2007)، بعنوان تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، فلسطين، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم محددات الطلب والعرض على سوق الودائع البنكية، والعوامل المؤثرة في جذبها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبرنامج التحليل الإحصائي SPSS. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الودائع البنكية وأسعار الفائدة، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة هو عامل من العوامل المؤثرة في جذب الودائع البنكية.

الدراسة الثانية: (رياض رؤوف عمر، أنيس عواد حمود 2008)، بعنوان تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي، بغداد، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى (الودائع، القروض والتسهيلات الائتمانية) على كفاءة الأداء البنكي وكان مجال البحث هو بنك الرشيد للفترة 1991_1999 بحيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير كبير لأسعار الفائدة على حجم الودائع البنكية، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى غير أسعار الفائدة هي التي تفسر التغير الحاصل في حجم الودائع، سواء بالزيادة أو النقصان، مثل مستوى النشاط الاقتصادي (انتعاش أم ركود) ومنانة المركز المالي للبنك.

الدراسة الثالثة: (بولوطة بلال 2011)، بعنوان أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، ويتمثل الهدف من وراء هذه الدراسة في محاولة الوصول إلى معرفة مدى إمكانية تطبيق نظرية التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري، من خلال توضيح دور الإجراءات المتخذة في إطار إعادة هيكلة وتحرير النظام المالي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم النظريات المفسرة لسعر الفائدة، واستخدام المنهج الإحصائي التحليلي لتفسير النتائج المتحصل عليها بحيث تم التوصل إلى أن سياسة تحرير أسعار الفائدة لها آثار تكاد تنعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي (حركة رؤوس الأموال، سعر الصرف، ميزان المدفوعات)، أما على المستوى الداخلي فلها دور معتبر فقط في ضبط الكتلة النقدية، وبهذا تبقى سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

الدراسة الرابعة: (شलगوم عميروش 2017)، بعنوان تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة أسعار الفائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة (1970_2015) بحيث تم التمييز بين مرحلتين، مرحلة الكبح المالي (1970-1989)، ومرحلة

التحرير المالي (1990-2015)، توصلت الدراسة إلى محدودية نجاح سياسة تحرير أسعار الفائدة في تفعيل السياسة النقدية والوساطة البنكية في الجزائر.

الدراسة الخامسة: (طاهر النويران 2018)، بعنوان قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية، جامعة البلقاء-الأردن، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تغير أسعار الفائدة على القرارات المتعلقة بحجم الودائع البنكية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وحجم إجمالي الودائع البنكية، أي أن الودائع تتأثر بتغيرات أسعار الفائدة.

الدراسة السادسة: (ناقل زينب، رتيعة محمد 2020)، بعنوان دراسة قياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، واعتمدت في ذلك على منهج التحليل القياسي، بحيث تم تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الادخار المحلي ومعدل الفائدة باستخدام اختبار التكامل المشترك، كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل-جرا نجر واختبار جوهنسن، وتم التوصل إلى عدم وجود علاقة بين تحرير أسعار الفائدة والادخار.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

الدراسة الأولى: دراسة (Kapur 1976) و (Galbis 1978) حيث توصلنا إلى أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تنشيط الإدخارات المالية، ويؤدي إلى تحسين الاستثمار، ويفسر kapur الأثر الإيجابي لتحرير معدلات الفائدة الاسمية على الودائع بالشكل الذي يقلل من معدلات التضخم.

الدراسة الثانية: أعمال (Fry 1978) أجرى دراسة على بيانات مقطعية على سبعة دول آسيوية غطت الفترة (1962-1972)، وأظهرت النتائج أن أسعار الفائدة الحقيقية ترتبط بعلاقة ايجابية مع المدخرات الوطنية، كما قام بإجراء دراسة أخرى مع Masson (1982) على 14 دولة آسيوية خلال الفترة (1961-1983) حيث تبين من خلال النتائج وجود مرونة لأسعار الفائدة مقارنة مع المدخرات الوطنية.

الدراسة الثالثة: أعمال (Biery_yasin 1993)، من خلال دراسة أجريت على تسعة دول افريقية، تبين وجود علاقة موجبة وقوية بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار، وهو ما أكده sala-Roubini-martin (1992).

الدراسة الرابعة: دراسة (Elód Takáts· Nathan Porter· Tarhan Feyzioglu) ، أوت 2009) ، بعنوان **Interest Rate Liberalization in China** تحرير سعر الفائدة في الصين: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تحرير أسعار الفائدة على الوساطة المالية، بحيث تم التوصل إلى أن تحرير أسعار الفائدة له أثر إيجابي على الوساطة المالية وارتفاع معدلات الفائدة، كما من شأنه أن يثبط الاستثمار أي له تأثير سلبي على الاستثمار.

Interest Rate Liberalization and Economic Growth in Zambia

الدراسة الخامسة: دراسة (Nicholas M. Odhiambo)، بعنوان

تحرير سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في زيمبيا تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أثر تحرير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي في زيمبيا، وذلك من خلال تأثيرها على التعمق المالي، تظهر النتائج التجريبية أن هناك أثر إيجابي لتحرير سعر الفائدة على النمو الاقتصادي.

the impact of interest rate liberalization on savings and investment

الدراسة السادسة: دراسة (Okore Amah Okor·Onwumere & Iimo, 2012)، بعنوان

أثر تحرير أسعار الفائدة على الادخار والاستثمار: هدفت هذه الأخيرة إلى تحديد أثر تحرير سعر الفائدة على الادخار والاستثمار في نيجيريا خلال الفترة (1976-1999) تم فيها استخدام تقنية الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرنامج الإحصائي spss، وكشفت هذه الدراسة على أن لتحرير أسعار الفائدة أثر سلبي على كل من الادخار والاستثمار في نيجيريا.

Determinants of Bank Deposits in Ghana: Does Interest Rate Liberalization Matters?

الدراسة السابعة: دراسة (Victor Curtis Lartey، Yao Li، Eric Kofi Boadi، 2015) بعنوان

محددات الودائع المصرفية في غانا، هل تحرير سعر الفائدة مهم؟ تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تحرير سعر الفائدة على الودائع البنكية في دولة غانا، تم تحديد نموذج وظيفة الإيداع مع إيداع طويل الأجل باعتباره المتغير التابع الرئيسي مع معدل الادخار الحقيقي، وأسعار الفائدة كمتغير مستقل، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج المحدد الذي غطى البيانات التي تم الحصول عليها من بنك غانا، تم إدخال البيانات في جدول بيانات وتصديرها إلى برنامج Econometric View 7 والتي تم استخدامها لمعالجة البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن تحرير سعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي بشكل مشترك يمثلان حوالي 78% من التباين في مستوى الودائع الادخارية البنكية في غانا. كما أوضحت الدراسة أن تحرير أسعار الفائدة يعد عاملاً أساسياً في جذب الودائع البنكية. كما كشفت عن وجود علاقة سلبية بين معدل الادخار الحقيقي ومعدل أذون الخزانة الحقيقية المتوقع في ظل بيئة تضخمية عالية. جميع المتغيرات المستقلة كانت كبيرة. لذلك يوصى بأن يظل بنك غانا مرناً بشأن تحرير أسعار الفائدة بحيث يمكن توفير الأموال الفائضة للمستثمرين وكذلك للحد من مستوى التضخم في غانا.

المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

سنحاول في هذا المطلب المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية وسنبداً المقارنة أولاً بالدراسات العربية.

أولاً: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة العربية

الجدول (1-2): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية السابقة .

الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الخامسة	الدراسة السادسة	الدراسة الحالية
تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم	تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي	أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري	سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير	قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية	دراسة قياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على البنوك الجزائرية	أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك الجزائرية
العينة	العراق	الجزائر	الجزائر	الأردن	الجزائر	الجزائر
النتيجة	وجود علاقة طردية بين حجم الودائع وأسعار الفائدة.	عدم وجود تأثير كبير لأسعار الفائدة على حجم الودائع البنكية.	سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي .	محدودية نجاح سياسة تحرير أسعار الفائدة في تفعيل السياسة النقدية والوساطة البنكية في الجزائر	هي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير سعر الفائدة وحجم إجمالي الودائع البنكية	عدم وجود علاقة بين تحرير أسعار الفائدة والإدخار

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة.

ثانيا: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الجدول (1-3): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية السابقة .

الدراسة	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة	الدراسة الحالية
الموضوع	تحليل سعر الفائدة في الصين	تحليل سعر الفائدة والنمو الإقتصادي في زمبيا	أثر تحرير أسعار الفائدة على الإدخار والإستثمار	محددات الودائع المصرفية في غانا	أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك الجزائرية
العينة	الصين	زمبيا	نيجيريا	غانا	الجزائر
النتيجة	سعر الفائدة له أثر إيجابي على الوساطة المالية وارتفاع معدلات الفائدة، وله أثر سلبي على الإستثمار	يوجد أثر إيجابي لتحرير سعر الفائدة على النمو الإقتصادي.	لتحرير أسعار الفائدة أثر سلبي على كل من الإدخار والإستثمار في نيجيريا.	تحرير أسعار الفائدة يؤثر بنسبة كبيرة على حجم الودائع البنكية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر القطاع البنكي حلقة الربط بين الأنظمة المالية الدولية، خصوصا بعد التطورات التي فرضتها العولمة بصفة عامة، والعولمة المالية على وجه الخصوص، حيث أصبح التوجه نحو سياسة تحرير أسعار الفائدة بتبني سياسة التحرير المالي، والانفتاح الاقتصادي بالاعتماد على القطاع البنكي، باعتباره قناة للتدفقات النقدية ضرورة لمواكبة العولمة المالية.

حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لكل من تحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر في ظل تطبيق سياسة التحرير المالي، من خلال تقديم أهم المفاهيم والتطورات المتعلقة بهذين المتغيرين، مروراً بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، والوقوف على أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على
الودائع في البنوك التجارية بالجزائر للفترة
(2018-2000)

تمهيد

بعد الدراسة النظرية لتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية بالجزائر، التي شملها الفصل الأول، يتم في هذا الفصل الوقوف على حقيقة الزيادة الحاصلة في الموارد المالية لدى البنوك التجارية بالجزائر هل هي فعلا تعود لارتفاع أسعار الفائدة على الودائع داخل الجهاز البنكي، والذي يعود أساسا لسياسة تحرير أسعار الفائدة المنتهجة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في إطار المساعي الرامية لتحرير المنظمة المالية، أو لعامل آخر بعيد كل البعد عن أسعار الفائدة، بحيث يتم دراسة أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر، في صور نماذج رياضية، وذلك بالاعتماد على أساليب الاقتصاد القياسي (التكامل المشترك)، التي تستعمل في تحليل النتائج، ومن أجل هذا سنتعرف على المتغيرات، ومن ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ليتم بعدها تقدير النموذج وتحليل النتائج ومقارنتها بالفرضيات، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : توصيف المتغيرات ودراسة استقرار السلاسل الزمنية.

المبحث الثاني: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL

المبحث الأول: توصيف المتغيرات ودراسة استقرار السلاسل الزمنية.

يتوقف وضع نموذج مثالي لكل دولة على قدرة هذا النموذج للإجابة على إشكالية البحث من خلال تحديد العوامل التي لها علاقة بالودائع في البنوك التجارية، وتحديد اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير والطويل وقياس هذا الأثر أيضا.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات**1. المتغير التابع (التعامل البنكي (DEP):**

تعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على توظيف النقود في الاقتصاد، فضعف هذه النسبة يعني وجود نقود معطلة ومحتجزة خارج البنوك، في حين يعرف توظيف النقود باستبعاد النقود المتداولة خارج القطاع البنكي، بحيث تعد النقود شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وهو مايمثله مؤشر التعامل البنكي الذي يقاس بنسبة الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي، بحيث يفسر على أن الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تم احتساب المؤشر للبنوك العمومية والبنوك الخاصة استنادا على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

المتغيرات المستقلة**1- سعر الفائدة (i):** يمثل هامش معدلات الفائدة الحقيقية.

2- الائتمان الموجه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام (CPS/GDP): يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، تم احتسابه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2018).

3- معدل الاحتياطي الإجمالي (LR): تم الحصول على البيانات المتعلقة بالاحتياطي الإجمالي من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2000_2018).

4- سعر الصرف الحقيقي (EXR):

متغير مستقل يعبر عن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2018)، تم الحصول عليه من بيانات البنك الدولي.

5- معدل التضخم (INF):

متغير مستقل يمثل الأسعار التي يدفعها المستهلكون حيث يعبر عن التضخم تم الحصول عليه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2018).

6- النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIBPER):

وتم الحصول على البيانات من خلال بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2018).

7- نسبة السيولة M2/PIB : متغير مستقل يعبر عن نسبة المعروض النقدي M2 ، الذي يمثل النقود وأشباه النقود من إجمالي الناتج المحلي.

8- معدل إعادة الخصم (DR):

هو متغير مستقل تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل إعادة الخصم من خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2018).

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية.

1- مصفوفة الارتباط:

قبل التطرق إلى دراسة الإستقرارية وبغرض تدعيم المقاربة القياسية لابد من دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة باعتماد برنامج EViews9:

الجدول (2-4): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

		DEP	CPS	DR	EXR	I	INF	LR	M2	PIBPER
		DEP	CPS	DR	EXR	I	INF	LR	M2	PIBPER
DEP	DEP	1.000000	-0.809272	0.542481	-0.346396	0.373660	0.119154	-0.229259	-0.755124	0.383089
CPS	CPS	-0.809272	1.000000	-0.702101	0.030869	-0.713828	0.080856	0.601687	0.938369	-0.550004
DR	DR	0.542481	-0.702101	1.000000	0.227673	0.673005	-0.314911	-0.475343	-0.736738	0.247547
EXR	EXR	-0.346396	0.030869	0.227673	1.000000	0.370415	-0.312311	-0.344982	-0.005869	-0.111637
I	I	0.373660	-0.713828	0.673005	0.370415	1.000000	-0.563754	-0.764650	-0.708126	0.572993
INF	INF	0.119154	0.080856	-0.314911	-0.312311	-0.563754	1.000000	0.450708	0.195883	-0.092655
LR	LR	-0.229259	0.601687	-0.475343	-0.344982	-0.764650	0.450708	1.000000	0.690434	-0.409534
M2	M2	-0.755124	0.938369	-0.736738	-0.005869	-0.708126	0.195883	0.690434	1.000000	-0.560217
PIBPER	PIBPER	0.383089	-0.550004	0.247547	-0.111637	0.572993	-0.092655	-0.409534	-0.560217	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال مصفوفة الارتباط في الجدول (2-4) نلاحظ وجود اختلاف درجة الارتباط بين المتغيرات، حيث يرتبط المتغير التابع DEP ارتباطا طرديا مع المتغيرات المفسرة DR، INF، PIBPER، بنسب 38%، 11%، 37%، 54%.

ويرتبط ارتباطا عكسيا مع المتغيرات التفسيرية التالية: CPS، EXR، LR، M2، بنسب 34%، 81%، 22%، 75% على الترتيب.

أما بخصوص المتغيرات المستقلة فتختلف درجة واتجاه الارتباط بينها فمن خلال المصفوفة أعلاه، يتبين لنا وجود ارتباط قوي جدا موجب الإشارة بين المتغير المستقل CPS وM2، بنسبة 93%، وارتباط طردي قوي بين المتغيرين LR وM2 بنسبة 69%، وبين المتغيرين I وDr بنسبة 67%، ووجود ارتباط متوسط موجب الإشارة بين المتغيرين بين CPS وLR بنسبة 60%، وبين المتغيرين PIBPER وA بنسبة 57%، ووجود ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين LR وINF بنسبة 45%، وارتباط ضعيف جدا بين المتغيرين EXR وINF بنسبة 37%، وبنسبة 24% بين PIBPER وDR، وبين DR وEXR بنسبة 22%، وبين INF وM2 بنسبة 19%، وبنسبة 8% بين CPS وINF، في حين يرتبط المتغير CPS ارتباطا قويا في الاتجاه العكسي مع كل من DR وA، بنسبة 72%، 71% على الترتيب، وبمراعاة هذه الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وبين المتغيرات التفسيرية فيما بينها وهو ما يزيد من جودة النموذج الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتجلى أهمية قياس استقراريه السلسلة الزمنية في الابتعاد عن إمكانية الحصول على انحدار زائف، الناتج عن إجراء الانحدار لسلاسل زمنية غير مستقرة. بعد أن كانت تعتمد الدراسات لقياس العلاقة بين المتغيرات على معنوية المقدرات والقبول بنتائج اختبارات معامل التحديد R واختبار T وF للاستدلال على وجود العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

فيما يلي نتائج اختبار الاستقرارية لجميع السلاسل الزمنية للمتغيرات بالاعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة، باستخدام العديد من الاختبارات الإحصائية (اختبار ديكي وفولر المطور ADF واختبار فيليبس وبيرون PP). وذلك باختبار فرضية عدم القائلة بوجود جذر الوحدة ومعرفة درجة استقراريه كل سلسلة زمنية.

الجدول (5-2): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)

المتغيرات المستقلة									المتغير التابع	نوع الاختبار
PIBPER	M2	LR	INF	I	EXR	DR	CPS	DEP		
I(1) ***	I(1) **	I(1) *	I(0) ***	I(1) ***	I(1)	I(0) **	I(1) ***	I(1) ***	اختبار ADF	
I(1) **	I(1) **	I(1) *	I(0) **	I(0) **	I(1) *	I(0) ***	I(1) **	I(0) **	اختبار PP	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews9.

*** مستوى معنوية 1%، ** مستوى معنوية 0.5%، * مستوى معنوية 10%.

من خلال الجدول (5-2) نلاحظ أن السلاسل الزمنية التي تمثل المتغير التابع DEP، سواء بالنسبة لاختبار (ADF) أو (PP) فهي مستقرة عند الفرق الأول.

المبحث الثاني: التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL

قدم (2001) PERSAN و(2001) SHIN، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وهي نتائج مزج نموذج (AR)، ونموذج الإبطاء الموزع المحدود. فقد جاء هذا النموذج ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرار لهذه السلاسل الدرجة الأولى (1)، ويتميز هذا النموذج بما يلي:

- يعد من أفضل الطرق للكشف عن اختبار التكامل المشترك لدى السلاسل الزمنية القصيرة؛
- يأخذ عددا كافيا من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام.

- يعطي معلومات عن اتجاه المتغيرات في المدى القصير، والمدى الطويل، في معادلة واحدة مع معامل التصحيح (محمد، 2013، صفحة 361).

المطلب الأول: اختبار الحدود Bound Test:

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة. وفي حالة التحقق من وجود العلاقة يمكن تقدير المعلمات لهذا النموذج ومعرفة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، والحصول على معامل تصحيح الخطأ في الأجل القصير؛ ليتم أيضا الحصول على علاقة بين المتغيرات في الأجل القصير. ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

الفرضية البديلة: (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

وبعد القيام بدراسة الاستقرار وبالاعتماد على مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات المدروسة تم الوصول إلى النموذج الذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين المتغير التابع (Y) ولمتجه المتغيرات المستقلة X وبعد إجراء اختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج الايفيز تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول (2-6) نتائج اختبار الحدود لنموذج DEP:

الإصدار	إحصائية F المحسوبة	القرار
النموذج	027680,8	وجود علاقة تكامل
القيم الحرجة	الحد الأعلى	الحد الأدنى
عند مستوى معنوية 1%	37,4	29,3
عند مستوى معنوية 5%	49,3	56,2
عند مستوى معنوية	09,3	2,2

10%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الجدول (2) بحيث يوضح الجدول نتائج احتساب إحصائية (F) ، حيث جاءت أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%، 5%، و 10%. بحيث تشير النتائج إلى رفض فرضية العدم وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من DEP و DR وباقي المتغيرات التابعة الأخرى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL:

نظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النماذج الثلاثة فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار ومتغيرات بيئة الأعمال لكل دولة عينة الدراسة، ويتم اختبار التكامل المشترك و ذلك في إطار UECM تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (2-7): نتائج تقدير معاملات الأجل القصير لنموذج ARDL

ARDL(2)، 1، 2، 2

المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
DLOG(DEP(-1))	577002،2	0039،0
D(DR)	814375،1	0072،0
D(DR(-1))	-774555،1	0018،0
D(EXR)	-111147،0	0010،0
D(EXR(-1))	-021822،0	0258،0
D(INF)	099480،0	0024،0
D(CPS)	006970،0	6340،0
D(CPS(-1))	-087945،0	0021،0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews9.

يتضح من خلال جدول معاملات الأجل القصير في إطار منهجية ARDL أن كلا من DR، CPS، INF تمارس تأثيرا موجبا عند مستوى 1%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة DR بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التعامل البنكي ب 1،8143%، وزيادة CPS بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة DEP بنسبة 0،0069%، وزيادة INF بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة DEP بنسبة 0،0994%.

أما بالنسبة لمعدل سعر الصرف، فإن أي زيادة بوحدة واحدة في EXR تؤدي إلى نقصان DEP ب 0،1111%، فهو يمارس تأثيرا سالباً على التعامل البنكي.

كما نلاحظ معنوية تأثير كل من DR، EXR، INF.

الجدول (2-8): تقدير صيغة تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL :

$$1584*DR-(2) \quad \text{Coint Eq}=\text{LOG}(\text{DEP})-(2,1,2,2,\text{ARDL}(2 \\ 9541) \quad ,0159* \text{CPS}-2,0520* \text{INF} +0,0221* \text{EXR}+0,0$$

المتغيرات	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
DR	158396,2	0.0041
EXR	022065,0	0.0041
INF	051995,0	0027,0
CPS	015872,0	1478,0
C	954083,2	0963,0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Eviews9.

يتضح من خلال جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن كلا من DR، EXR، INF، CPS تمارس تأثيرا معنويا موجبا في المدى الطويل على التعامل البنكي (DEP) وهو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية الخاصة بكل من هذه المتغيرات.

فبالنسبة لمعلمة معدل إعادة الخصم DR، تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على التعامل البنكي عن مستوى 1%، بحيث أن زيادة DR بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التعامل البنكي ب 1583,2%، أما بالنسبة لمعلمة سعر الصرف EXR فإنها تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا على التعامل البنكي في المدى الطويل عند مستوى 1%، بحيث أن زيادة EXR بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التعامل البنكي ب 0220,0% .

وأما معلمتي التضخم INF و القروض الموجهة للقطاع الخاص CPS فهي تؤثر تمارس تأثيرا موجبا ومعنويا في المدى الطويل على التعامل البنكي عن مستوى 1%، بحيث أن زيادة INF بوحدة واحدة فإن DEP يزيد ب 0519,0%، وزيادة CPS بوحدة واحدة يؤدي على زيادة DEP ب 0158,0%.

المطلب الثالث: التقييم الإحصائي للنموذج

1- اختبار جودة التوفيق النموذج R^2 :

ويقاس به المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو عبارة عن رقم إحصائي يحسب من بيانات العينة ويوضح النسبة المئوية للتباين الكلي في المتغير المعتمد التي ترجع إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية (كوتزيانس، 1985، صفحة 31). وهو موضح كالآتي:

الجدول (9-2) اختبار جودة التوفيق R^2 لنموذج DEP:

الاختبار	النموذج DEP
R- squared	9916,0
Adjusted R-squared	9554,0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول (9-2) نجد أن:

قيمة معامل التحديد تساوي (99,0) وهي قريبة من 1، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 99% من التغير في المتغير التابع DEP، وبقية (01,0) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج. قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (95,0) وهي قريبة أيضا من 1، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 95% من التغير في المتغير التابع بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة، والبقية (05,0%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة.

2- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم:

تستخدم اختبائي F ، T لاعتماد المتغيرات المستقلة إحصائياً. اختبار T يستخدم لفحص المعلمات كل على حده، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرات، إذا تم اعتماد المعلمة إحصائياً فإن المتغير المصاحب لها يكون له تأثير على المتغير التابع، لذلك يحتفظ به في النموذج.

وينطلق اختبار ستيودنت t لتقييم معنوية معالم النموذج الفرضية التالية:

فرضية العدم: المتغير المستقل x_i ليس له أثر على المتغير التابع y_i

$$H_0: \beta_1 = 0$$

الفرضية البديلة: المتغير المستقل x_i له أثر على المتغير التابع y_i : $H_1: \beta_1 \neq 0$

وتُوضح نتائج اختبار ستيودنت في الجدول التالي:

الجدول (2-10) اختبار T:

المعطيات	t-statistic	Prob.
CPS	224691.0	8367.0
DR	340778.1	0.2725
EXR	-645577.4	0.0188
INF	598505.4	0.0193
C	-722066.1	0.1835

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews9

الجدول (2-11) اختبار F:

F-statistic	42195.27
Prob(F-statistic)	009767.0

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9

3-الاختبارات التشخيصية:

يستخدم معيار نظرية الاقتصاد القياسي لمعرفة مدى توافر الخصائص المرغوبة من عدم التحيز والاتساق والكفاية، فإذا لم تستوف فروض طريقة الاقتصاد القياسي المستخدمة إما أن تفقد المقدرات خصائصها المرغوبة، أو أن تصبح المعايير الإحصائية غير صالحة للاستخدام، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحديد معنوية هذه المقدرات، للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية إلى أن القيمة الاحتمالية لـ F بلغت 52,0 وهي أكبر من 1%، 5%، و10%. مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائللة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

ب- مشكلة عدم تباين حد الخطأ، باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي Autoregressive (ARCH) Test، توضح إمكانية قبول فرضية عدم القائللة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وقد تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين من خلال اختبار (ARCH) الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ F (0.99) وهي أكبر من 1%، 5%، و10%.

ج- اختبار ملائمة النموذج: يتم التعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث نوع الشكل الدالي لهذا النموذج عن طريق اختبار Ramsey RESET، حيث تبين من خلاله أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فهو صحيح إذ حصلنا من الاختبار على قيمة F التي بلغت (01،0) والتي لم تكن معنوية؛ إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (92،0)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم، التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

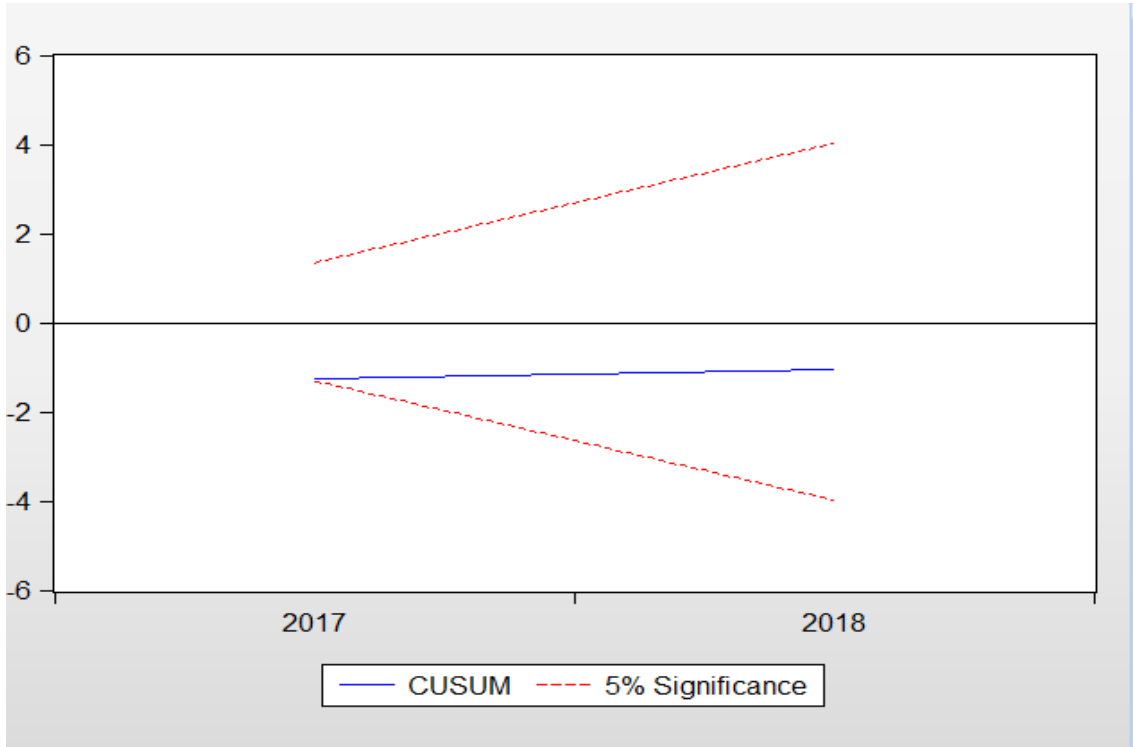
د- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، وهو ما أثبتته الاختبار على النموذج، بحيث بلغت قيمته (24،29) باحتمالية (82،0)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير إلى أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

هـ- اختبار استقرارية النموذج:

يشير Pesaran & Shin إلى أن الخطوة التي تلي تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات في الأجل القصير والأجل الطويل، وهو بغية التأكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم إجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual، CUSUM).

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، أما إذا وقعت الإحصائية خارج الحدود فيعد النموذج غير مستقر. ويعد هذان الاختبار من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يبين عنصرين مهمين للحكم على استقرار النموذج، واللذان يتمثلان في كل من وجود أي تغيير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

الشكل (2): المجموع التراكمي للبقايا CUSUM للنموذج



خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لآثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر، وذلك بإتباع أساليب الاقتصاد القياسي، حيث تم التعرف على متغيرات الدراسة وتطوراتهم . كمدخل نظري تم عرض مفاهيم خاصة بالتكامل المشترك، كما تم التطرق للاختبارات اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية بعد عرض نتائج الاختبارات اعتمادا على مخرجات برنامج eviews9 وتحليلها تم التوصل إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر والودائع في البنوك التجارية، وأن التغيرات في الودائع البنكية لاتعتمد على تحركات معدلات الفائدة في الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

شهدت الجزائر في بداية التسعينات تحولات اقتصادية على جانب كبير من الأهمية، حيث اتجهت إلى تطبيق سياسات تحريرية على مستوى النظام المالي والبنكي، وكان سعر الفائدة من أهم المحاور التي شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين في إطار ما يسمى بالتحرير المالي، بحيث تبنت سياسة تحرير سعر الفائدة تدريجيا منذ سنة 1990.

لقد تم في هذه الدراسة التطرق إلى فصلين، عرض الفصل الأول الأدبيات النظرية لتحرير أسعار الفائدة والودائع في البنوك التجارية وأهم التطورات التي مر بها، مروراً بالدراسات السابقة التي تناولت الموضوع. أما الفصل الثاني فقد تناول الدراسة القياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية، حيث استخدمت فيه أساليب إحصائية متعددة، ثم عرض النتائج ومناقشتها، الأمر الذي أدى بالتوصل إلى :

أولاً: نتائج الدراسة

لقد تم تحليل العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي والودائع في البنوك التجارية بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)، باستعمال تقنية التكامل المشترك، الذي تطلب القيام بعدة اختبارات لازمة لذلك، وكانت النتيجة هي غياب علاقة بين المتغيرين.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، والوقوف على صحة أو نفي الفرضية، تبين من خلال النتائج عدم صحة الفرضية، وهذا عكس ما ذهب إليه نظرية التحرير المالي، أي عدم نجاعة سياسة تحرير أسعار الفائدة في جذب الودائع البنكية في الجزائر، وهذا ما يدفعنا للقول بعدم وجود أثر لتحرير أسعار الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر، ووجود عوامل أخرى تؤثر على الودائع البنكية.

ثالثاً: توصيات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بالوصايا التالية:

- 1- عدم الاعتماد على سعر الفائدة في سياسات جذب الودائع.
- 2- ضرورة الاتجاه نحو اعتماد معاملات مالية خالية من سعر الفائدة، نظراً لما تتمتع به من قبول لدى الفرد بالجزائر، حيث يتم التعامل وفق الاقتصاد الإسلامي، مع العمل على تحديث وتطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات أصحاب الفائض المالي.

رابعاً: آفاق الدراسة

بعد التطرق لموضوع الدراسة تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لفتح آفاق واسعة للبحث العلمي إذ يمكن ذكر البعض منها على النحو التالي:

- أ-دراسة قياسية لأثر المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة على الودائع في البنوك التجارية بالجزائر.
- ب-دراسة قياسية لمحددات الودائع في الجزائر.
- ج-دراسة مقارنة بين أثر سعر الفائدة والبدائل الإسلامي على الودائع .

قائمة المراجع

أولا- قائمة المراجع باللغة العربية:الكتب:

1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2003).
2. السواعي خالد محمد، علي داوود، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج **Eviews7**، دار المسيرة، الأردن، 2013.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. كوتزيانس، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال النعيمي ورفاة شهاب وكنعان 1990، وزارة التعليم العليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، 1985 .
5. محمد محمود سعيد سامي، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، .
6. عبد الحق بوعثروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات وتطبيقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2010
7. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، تيزي وزو، 2015..

التقارير:

6. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2003، سبتمبر 2004.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2004، سبتمبر 2005.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2005، سبتمبر 2006.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2006، سبتمبر 2007.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2007، سبتمبر 2008.
11. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2008، سبتمبر 2009.
12. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2009.

13. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2010.
14. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2011.
15. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2012.
16. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2012.
17. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2013.
18. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2014.
19. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2015.
20. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2016.
21. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2017.
22. بنك الجزائر، التقرير السنوي لعام 2018.

الأطروحات والرسائل

23. أحمد حبيب زغودي، أثر التحرير المالي على النشاط الإقتصادي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن، 2011.
24. بلال بويلوطه، أثر تحرير سعر الفائدة على الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
25. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004.
26. عبد الكريم معمري، دور وسائل الدفع المتاحة في تعبئة الإدخار المحلي بالجزائر خلال الفترة 1990-2016. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020 .
27. عدنان العسلي حمزة، أثر التحرير المالي على عوائد الأسهم وحجم تداول أسهم قطاع البنوك في الاردن، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الاردن، 2006.
28. فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، 2018 .

المقالات المنشورة والمكتبات والمؤتمرات:

29. الويزة أوصغير، إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 3، جامعة برج بوعريج، 2018 .
30. الحمش منير، هل حقا تحرير التجارة قاطرة للنمو؟، مجلة جمعية العلوم الإقتصادية الدورية، العدد 2، دمشق، 2010/04/27 .
31. طاهر النويران، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية، جامعة البلقاء، عمان، 2020.
32. ناقل زينب، رتيعة محمد، دراسة قياسية لأثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16، 2020\03\03.
33. رانية خليل حسان أبو سمرة، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
34. رياض رؤوف عمر وأنيس عواد حمود بعنوان تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الأخرى على كفاءة الأداء المصرفي، مجلة كلية بغداد، العدد 16، بغداد، 2008.
35. شلغوم عميروش، تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير خلال الفترة (1970_2015)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، ميلية، الجزائر، جوان 2017.
36. تسابت عبد الرحمان، حبيب قانوني، أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت، دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية (1990-2012)، مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تيندوف، 2016.
37. غربي ناصر صلاح الدين و بن بوزيان محمد، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار ملتقى دولي الأزمة الراهنة والبدائل المالية المصرفية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2009.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Determinants of Bank Deposits in ، Victor Curtis Lartey ، Yao Li، **38**.Eric Kofi Boadi
2015، N8، vol68، journal of political Economy، Ghana

Interest Rate Liberalization and Economic Growth in ، **39**.Nicholas M. Odhiambo
2009.، Zambia

the impact of interest rate liberalization on Okore Amah Okor, **40**. Onwumere
international research journal of finance and **university of Nigeria** savings and investment
2012, N10, vol3, economics

Interest Rate Liberalization in Előd Takáts, Nathan Porter, **41**. Tarhan Feyzioğlu
2009. international monetary fund, **China**

الملاحق

الملحق (1): نتائج إختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 05/23/21 Time: 17:22

Sample: 2002 2018

Included observations: 17

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.027680	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

الملحق (3): علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل

Dependent Variable: LOG(DEP)
 Method: ARDL
 Date: 05/23/21 Time: 17:15
 Sample (adjusted): 2002 2018
 Included observations: 17 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): DR EXR INF CPS
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 152
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(DEP(-1))	-0.147585	0.745207	-0.197751	0.8559
LOG(DEP(-2))	-2.577002	0.555078	-3.874734	0.0304
DR	1.814375	1.353225	1.340775	0.2725
DR(-1)	4.450205	1.192432	3.732040	0.0335
DR(-2)	1.774555	0.411085	4.315755	0.0229
EXR	-0.111147	0.023925	-4.545577	0.0188
EXR(-1)	0.007142	0.014071	0.507535	0.5457
EXR(-2)	0.021822	0.013120	1.553233	0.1949
INF	0.099480	0.021533	4.598505	0.0193
INF(-1)	0.094179	0.022839	4.123529	0.0259
CPS	0.005970	0.031020	0.224591	0.8357
CPS(-1)	-0.035799	0.038324	-0.934123	0.4191
CPS(-2)	0.087945	0.035117	2.504333	0.0874
C	-11.00274	6.389257	-1.722055	0.1835
R-squared	0.991555	Mean dependent var	3.635556	
Adjusted R-squared	0.955492	S.D. dependent var	0.440097	
S.E. of regression	0.092847	Akaike info criterion	-2.003272	
Sum squared resid	0.025852	Schwarz criterion	-1.317097	
Log likelihood	31.02751	Hannan-Quinn criter.	-1.935065	
F-statistic	27.42195	Durbin-Watson stat	2.401669	
Prob(F-statistic)	0.009757			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق (5): نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		<u>At Level</u>								
		DEP	CPS	DR	EXR	I	INF	LR	M2	PIBPER
With Con...	t-Statistic	-0.6487	-0.3847	-6.4790	-1.7531	-2.7370	-3.8700	-2.1840	-1.6839	-0.9614
	Prob.	0.8357	0.8925	0.0001	0.3881	0.0873	0.0097	0.2180	0.4220	0.7419
		n0	n0	***	n0	*	***	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5993	-1.9142	-7.5758	-2.2965	-3.3459	-3.5665	-2.7939	-3.5056	-3.8049
	Prob.	0.7523	0.6058	0.0001	0.4135	0.0907	0.0622	0.2187	0.0691	0.0465
		n0	n0	***	n0	*	*	n0	*	**
Without C...	t-Statistic	-1.1290	2.1818	-0.7206	0.3384	-1.9374	-0.3614	0.6921	1.2766	-1.0646
	Prob.	0.2253	0.9897	0.3894	0.7706	0.0525	0.5383	0.8559	0.9422	0.2475
		n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>								
		d(DEP)	d(CPS)	d(DR)	d(EXR)	d(I)	d(INF)	d(LR)	d(M2)	d(PIBPER)
With Con...	t-Statistic	-4.8191	-4.0757	-8.4393	-1.7122	-4.2161	-4.9472	-2.8147	-3.8256	-6.5029
	Prob.	0.0016	0.0069	0.0000	0.4068	0.0057	0.0014	0.0813	0.0138	0.0001
		***	***	***	n0	***	***	*	**	***
With Con...	t-Statistic	-5.1374	-3.9619	-3.1994	-6.2682	-4.6261	-5.3021	-3.5589	-4.1363	-6.5367
	Prob.	0.0039	0.0322	0.1216	0.0005	0.0108	0.0034	0.0719	0.0289	0.0003
		***	**	n0	***	**	***	*	**	***
Without C...	t-Statistic	-4.7362	-3.2075	-8.7226	-1.8666	-5.3381	-5.1301	-3.3556	-4.4049	-6.6139
	Prob.	0.0001	0.0032	0.0000	0.0607	0.0000	0.0000	0.0022	0.0002	0.0000
		***	***	***	*	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (6): نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: LOG(DEP)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 2)
 Date: 05/23/21 Time: 17:22
 Sample: 2000 2018
 Included observations: 17

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(DEP(-1))	2.577002	0.317332	8.120841	0.0039
D(DR)	1.814375	0.275992	6.574013	0.0072
D(DR(-1))	-1.774555	0.168253	-10.546954	0.0018
D(EXR)	-0.111147	0.008651	-12.847955	0.0010
D(EXR(-1))	-0.021822	0.005285	-4.128801	0.0258
D(INF)	0.099480	0.010404	9.561397	0.0024
D(CPS)	0.006970	0.013198	0.528095	0.6340
D(CPS(-1))	-0.087945	0.008823	-9.968009	0.0021
CointEq(-1)	-3.724587	0.328642	-11.333264	0.0015
Cointeq = LOG(DEP) - (2.1584*DR - 0.0221*EXR + 0.0520*INF + 0.0159 *CPS -2.9541)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR	2.158396	0.270898	7.967564	0.0041
EXR	-0.022065	0.002768	-7.972602	0.0041
INF	0.051995	0.005605	9.277184	0.0027
CPS	0.015872	0.008183	1.939641	0.1478
C	-2.954083	1.233288	-2.395291	0.0963